

الاسم:
الشعبة:
موعد المحاضرة:



جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم اللغة والنحو والصرف

مذكرة مقرر النحو ٣-٣١٢١٣٥
من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
الفصل الدراسي الأول
١٤٣٨-١٤٣٩هـ
إعداد:
د. حنين الشنقيطي



التعريف العام بمقرّر النّحو ٣-٥٣١٢١٣

-اسم ورمز المقرر الدراسي:

النّحو ٣-٥٣١٢١٣ / ثلاث ساعات أسبوعياً

- موضوعات المقرّر:

(أ) إنّ وأخواتها:

-تعريف النسخ، أحكام وشروط النسخ بـ (إنّ وأخواتها)، ومعاني هذه الحروف.

- ترتيب الاسم والخبر في جملة إنّ وأخواتها.

-كفّ إنّ وأخواتها عن العمل، ونوع الجملة بعدها.

- أحكام تخفيف هذه الحروف.

- ما تختصّ به (إنّ) من أحكام.

- كسر همزة إنّ وفتحها.

(ب) لا النافية للجنس:

-(لا) النافية للجنس: معنى (نفي الجنس)، وصف الجملة التي ترد فيها، شروط عملها.

-أنواع اسم (لا): المفرد، المضاف، الشبيه بالمضاف.

من المسائل المكّلة لهذا الباب ما يلي:

١-ما يترتب على دخول همزة الاستفهام على (لا).

٢-تكرار (لا)، وحكم العطف على اسمها + تحليل الشّواهد الخاصة بذلك.

٤-حذف خبر (لا).

(ج) أسلوب (لاسيما):

-نموذجٌ للإعراب لبيان أحوال الاسم الواقع بعد(لاسيما)، نماذج إعرابية أخرى لمّا سبق.

(د) ظنّ وأخواتها:

-الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين (معانيها، شواهداها، صورها)

-المقصود بالمصطلحات النحوية الثلاثة (الإعمال، الإلغاء، التعليق).

-إجراء القول مجرى الظن + (أعْلَم، وأزى، وأخواتهما).

(هـ) الفاعل:

- المقصود بالفاعل لدى النحاة.

- من أهم مباحث الفاعل الأمور التالية:

- الفاعل وعامله.

- ترتيب الجملة الفعلية (الفاعل-المفعول به-الفعل)

(و) نائب الفاعل:

- وصف جملة النائب عن الفاعل.

- أغراض حذف الفاعل.

-ما ينوب عن الفاعل.

-صياغة الفعل المبني للمجهول.

- أهداف المقرر:

- أن تعرف الطالبة نواسخ الجملة الاسمية، ومكوناتها، وعمدة الجملة الفعلية (الفاعل ونائبه).
- أن تحسن تكوين جملة، اسمية كانت أو فعلية، منسوخة أو غير منسوخة، تكويناً سليماً نطقاً وكتابة.
- أن تلمّ بالمصطلحات النحوية، وكذلك التعريفات والمفاهيم الأخرى الواردة.
- أن تفهم الآراء النحوية، وتعدّد التوجيه في الجملتين: الاسمية والفعلية، حيال بعض النصوص الإبداعية.
- أن تدرك المعارف الأدبية والتاريخية، وتوظفها في تحقيق التكامل في تعلم قواعد الجملة المنسوخة بـ (إن وأخواتها، لا: النافية للجنس، ظن وأخواتها)، وكذا الجملة الفعلية.
- أن تعرف الروافد النحوية، وكذلك المصادر اللغوية التي تمكّنه من توثيق الشواهد النحوية والقواعد.
- أن يلمّح العلاقة بين (إن)، و (لا: النافية للجنس)، و(ظن وأخواتها)، وكذلك بين الفاعل ونائبه.
- أن يحفظ – ما أمكن-أبيات ألفية ابن مالك رحمه الله-المقررة، وكذا الشواهد النحوية الشعرية وغيرها.

التواصل مع الأستاذة:

٠٥٤٩٩١٧٨٧٨



Hashangity @uqu.edu.sa



hashangity10@gmail.com

إن وأخواتها.

التعريف بإن وأخواتها، ومعانيها، وعملها:

قال ابن مالك:

لـ (إنّ، أنّ، ليت، لكن، لعلّ، ... كأنّ) عكس ما لكان من عمل

كـ (إنّ زيدًا عالمٌ بـ... أنّي ... كفءٌ ولكنّ ابنه ذو ضغن)

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء وهي ستة أحرف، إنّ وأنّ وكأنّ وليت ولعلّ، وعدّها سيبويه خمسة، فأسقط أنّ المفتوحة لأنّ أصلها إنّ المكسورة، كما سيأتي.

معاني هذه الحروف:

- معنى إنّ وأنّ: التوكيد، أي توكيد نسبة الخبر للمبتدأ، وإزالة الشكّ عنهما والإنكار.

- ومعنى كأنّ: التشبيه، أي: تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به هذا الخبر، والتشبيه بها أقوى من التشبيه بالكاف،

- ومعنى لكنّ (مشددة النون): الاستدراك، ولا بدّ أن يسبقها كلام له صلة معنويّة بمعموليها، والاستدراك هو إبعاد معنى فرعي يخطر على البال عند فهم المعنى الأصليّ لكلام مسموع أو مكتوب، مثل: الكتاب رخيصٌ، لكنّه كبيرُ النفع، ويعرّف النّحة الاستدراك بأنّه: تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه.

- ومعنى ليت: التّمني، وهو الرّغبة في تحقيق شيء محبوب حصوله، سواء كان تحقّقه ممكنًا، مثل: ليت الجوّ يعتدلّ، أو غير ممكن، مثل: ليت القتلَ يعودُ حيًّا، ونحو:

ألا ليت الشباب يعود يوما... فأخبره بما فعل المشيبُ

- معنى لعلّ: التّرجي والإشفاق، والفرق بين التّرجي والإشفاق: أنّ التّرجي هو الرّغبة في حصول أمر مرغوب محبوب، نحو: لعل الله يرحمنا، ولا يكون إلا في الممكن، أمّا الإشفاق فلا يكون إلا في الأمر المكروه غير المرغوب، نحو: لعل العدوّ يقدم.

والفرق بين التّرجي والتّمني أنّ التّمني يكون في الممكن، وفي غير الممكن، أمّا التّرجي فلا يكون إلا في الممكن، فلا نقول: لعلّ الشباب يعود.

عمل هذه الحروف:

تعمل هذه الحروف عكس عمل كان وأخواتها، فتتصب الاسم وترفع الخبر، فهي عاملة في الجزأين، وهذا مذهب البصريين، نحو: إنّ زيدًا قائمٌ، فزيدًا: اسم إنّ منصوب، وقائمٌ خبرها مرفوع، وهي عاملة التّصّب والرّفع في الجزأين، وذهب الكوفيّون إلى أنّها لا عمل لها في الخبر وإنما هو باقي على رفعه الذي كان له قبل دخول إنّ وهو خبر المبتدأ.

ويشترط لعملها هذا العمل ألا تتصلّ بها (ما) الكافّة، فإن اتّصلت بها كفّتها عن العمل، قال ابن مالك:

ووصل (ما) بذوي الحروف مبطلٌ ... إعمالها، وقد يُبقَى العمل

إذا اتصلت ما غير الموصولة، وتسمّى (ما) الكافّة، أو الزائدة بإنّ وأخواتها - ما عدا ليت - كفّتها عن العمل، أي أبطلت عملها في الجملة الاسمية، فنقول: إنّما زيدٌ قائمٌ، والإعراب: إنّ: حرف ناسخ مهمل، ما: كافّة، زيدٌ: مبتدأ مرفوع، وقائمٌ خبر المبتدأ مرفوع، ولا يجوز نصبه، وكذلك أخبار أنّما، وكأنّما، ولكنّما، ولعلّما، إلّا ليت فإنّه يجوز فيها الإعمال والإهمال، فنقول: ليتما زيدٌ قائمٌ، وإن شئت قلت: ليتما زيدًا قائمٌ، وهذا مذهب جماعة من النحويين كسيبويه، والزمجاني وابن السراج، وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت في الجملة الاسمية لاختصاصها بها، ودخول (ما) عليها يزيل هذا الاختصاص، ويهيئها للدخول على جمل الأفعال نحو قوله تعالى: (قل إنّما يؤخّى إليّ أنّما إلهمك إلهٌ واحدٌ) وقوله سبحانه: (كأنّما يساقون إلى الموت)، ونحو قول امرئ القيس:

ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل ... وقد يدركُ المجدَ المؤثّل أمثالي

ولكون (ما) الكافّة لا تزيل اختصاص (ليت) بالجملة الاسمية، بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء، لم تبطل عملها، وقد جاء السماع معضدًا لذلك، كما في قول النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد.

فإنه يروى بنصب (الحمام) ورفعته، فأما النصب فعلى إعمال ليت في اسم الإشارة، والحمام بدل منه، وأما الرفع فعلى إهمال ليت.

واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة التي بمعنى: الذي، فإنها لا تكفيها عن العمل، بل تعمل معها، نحو: إنَّ ما عندك حسنٌ، أي: إن الذي عندك حسن، وكذلك (ما) المصدرية، وهي المقدرة بالمصدر، نحو: إن ما فعلت حسنٌ، أي: إنَّ فعلك حسنٌ.

أحكام ترتيب الاسم والخبر في جملة إنَّ وأخواتها:

قال ابن مالك:

وراع ذا الترتيب إلا في الذي ... كليت فيها أو هنا غير البذي

في هذا البيت يبيِّن ابن مالك أحكام الترتيب في جملة إنَّ وأخواتها، فبدأ بذكر حكم تقديم الخبر على الاسم: -يلزم تقديم الاسم وتأخير الخبر، ويستثنى من ذلك ما كان الخبر فيه ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان:

أحدهما: جواز التقديم والتأخير: ليت فيها غير البذي، أو: ليت هنا غير البذي، حيث تقدَّم خبر ليت (فيها) أو (هنا) وذلك جائز لأنه جارٌّ ومجرور، أو ظرف مكان، وتأخَّر الاسم وهو: (غير البذي)، ويجوز التزام الترتيب، فتقول: ليت غير البذي فيها، أو ليت غير البذي هنا، مثال آخر: ((إنَّ مع العسر يسراً)).

والثاني: وجوب تقديم الخبر، وامتناع تأخيره: نحو ليت في الدار صاحبها، ففي مثل هذه الجملة يجب مخالفة الترتيب، وتقديم الخبر على الاسم، والسبب: اتصال الاسم (صاحبها) بضمير عائد على الخبر (في الدار)، ولا يجوز تأخير الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

-حكم تقديم معمول الخبر:

إذا كان الخبر اسماً عاملاً (اسم فاعل، أو اسم مفعول) فلا يجوز تقديم ما عمل فيه على اسم إنَّ وأخواتها، نحو: إنَّ زيّداً أكلَ طعامك، فطعامك مفعول به لاسم الفاعل: (أكل) ولا يجوز تقديمه على الاسم، فلا تقول: إن طعامك زيّداً أكل، وكذا إن كان المعمول ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، نحو: إنَّ زيّداً واثقٌ بك، أو جالسٌ عندك، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول: إنَّ بك زيّداً واثقٌ، أو إنَّ عندك زيّداً جالسٌ، وأجازه بعضهم، وجعل منه قوله:

فلا تلحنى فيها فإنَّ بحبها ... أخاك مصابُ القلبِ جَمَّ بلابله

شرح الشاهد:

هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم تُنسب إلى قائل معين، اللغة: لا تلحنى أي: لا تلمني ولا تعذلني، جَمَّ: كثير وعظيم، بلابله: جمع بلبال، وهو الحزن واشتغال البال.

المعنى: لا تلمني في حبِّ هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها، واستولى عليه حبها، فالعدل لا يصرفني عنها.

الشاهد فيه: (فإنَّ بحبِّها أخاك مصابُ) تقديم معمول خبر (إنَّ) وهو قوله: (بحبِّها) على اسمها وهو قوله: (أخاك) وخبرها وهو قوله: (مصابُ القلب) وأصل الكلام: إنَّ أخاك مصابُ القلب بحبها، فقدم الجار والمجرور على الاسم، وفصل به بين إنَّ واسمها، مع بقاء الاسم مقدماً على الخبر، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة (انظر الكتاب ١ / ٢٨٠).

فتح همزة إن، وكسرها:

قال ابن مالك:

وهمزَ إنَّ افتحَ لصدِّ مصدرٍ ... مسدّها وفي سوى ذلك اكسر

لهمزة (إنَّ) ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، وجوب الكسر، وجواز الأمرين.

(أ) حالات وجوب فتح همزة إن:

يجب فتح همزة (إنَّ) إذا قدّرت بمصدر مؤوّل، والمقصود بالمصدر المؤوّل أنّه يُفسَّرُ بكلمة واحدة تشتق من معنى الجملة، ويعرب هذا المصدر حسب موقعه من الإعراب، وذلك في مواضع، منها:

١. إذا وقعت في موضع مرفوع فعل، ويشمل:

- وقوعها في موضع الفاعل، نحو: يعجبني أنّك قائم، أي: قيامك، وكقوله تعالى: (أو لم يكفهم أنا أنزلنا) أي: أو لم يكفهم إنزالنا.

- وقوعها في موضع النائب عن الفاعل، نحو قوله تعالى: (قل أوحى إليّ أنه استمع نفر من الجن) أي: قل أوحى إليّ استماع نفر من الجن.

٢. إذا وقعت في موضع مبتدأ مؤخر، نحو قوله تعالى: (ومن آياته أنّك ترى الأرض) أي: ومن آياته رؤيتك الأرض.

٣. إذا وقعت في موضع منصوب الفعل (المفعول به)، نحو: عرفت أنّك قائم، أي: قيامك.

٤. إذا وقعت في موضع مجرور حرف، نحو: عجبت من أنّك قائم، أي: من قيامك.

٥. إذا وقعت في موضع المضاف إليه، نحو قوله تعالى: (إنّه لحقّ مثل ما أنكم تنطقون) أي مثل نطقكم، فما صلة، ومثل: مضاف، وأنكم: في تأويل مصدر مجرور بالإضافة.

(ب) حالات وجوب كسر همزة إن:

قال ابن مالك:

فأكسر في الابتداء، وفي بدء صلة ... وحيث إنّ ليمين مكملة

أو حُكِيت بالقول، أو حُلّت محل ... حالٍ، ك (زرتّه وإنّي ذو أمل)

وكسروا من بعد فعل عُلِّقا ... باللام، ك (اعلم إنّّه لذو تقى)

ذكر ابن مالك أنّه يجب كسر همزة إنَّ في ستّة مواضع، ويمكن إرجاع هذه المواضع جميعاً إلى موضع واحد، وهو وقوعها في أوّل جملة منفصلة، أو متّصلة بما قبلها، وعدم إمكانية تقديرها بمصدر:

١. إذا وقعت إنَّ ابتداءً، ويدخل في ذلك:

- وقوعها في أوّل الكلام نحو: إن زيدا قائم.

- وقوعها بعد ألا الاستفتاحية، نحو: ألا إن زيدا قائم، ومنه قوله تعالى: {أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ}.

- وقوعها بعد حيث، نحو اجلس حيث إنّ زيدا جالس.

- وقوعها في جملة هي خبر عن اسم عين، نحو: زيد إنّ أباه قائم.

٢. أن تقع إنَّ في أوّل جملة الصلّة، نحو قوله تعالى: ((وَأَنبِئَاهُ مِن الْكُفُورِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ)).

٣. أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام، نحو: والله إنّ زيدا لقائم، وسيأتي الكلام على ذلك.

٤. أن تقع في أول جملة محكية بالقول، نحو: قلت: إنَّ زيدا قائمٌ، قال تعالى: {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ} فإن لم تحك بالقول، بل أجرى القول مجرى الظن فُتحت (أي إذا كان المقصود بالفعل الظن وليس القول)، نحو: أقول أنَّ زيدا قائمٌ؟! أي: أنظن.

٥. أن تقع أنَّ في أول جملة حالية، كقوله: زرتُه وإني ذو أمل، ومنه قوله تعالى: {كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ} وقول الشاعر:

ما أعطيتني ولا سألتهما ... إلَّا وإني لحاجزى كرمي

الشاهد فيه قوله: إلَّا وإني لحاجزى كرمي.

وجه الاستشهاد: حيث جاءت همزة (إنَّ) مكسورة لأنَّها وقعت موقع الحال، وقيل: الشاهد فيه كسر همزة إنَّ لدخول اللام في خبرها.

٦. أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب (ظنَّ وأخواتها) وقد علَّق عنها باللام (أي دخلت اللام المعلقة على خبر إنَّ)، وفي هذه الحالة تكون جملة إنَّ مع معموليها سادة مسدَّ مفعولي ظنَّ وأخواتها، نحو: علمت أنَّ زيدا قائمٌ، - وسنبين هذا في باب ظن-فإن لم يكن في خبرها اللام فُتحت نحو علمت أنَّ زيدا قائمٌ.

(ج) حالات جواز فتح همزة إن وكسرها:

قال ابن مالك:

بعد إذا فجاءة أو قسم ... لا لام بعده بوجهين نُمي

مع تلوفا الجزا وذا يطرد ... في نحو: خيرُ القول إني أحمدُ

ذكر ابن مالك في هذه الأبيات الحالات التي يجوز فيها فتح همزة إن وكسرها، وجواز الأمرين راجع إلى جواز تقديرها بجملة، فتكسر الهمزة، وجواز تقديرها بمصدر، فتفتح الهمزة، وهذه الحالات هي:

١. إذا وقعت بعد إذا الفجائية، نحو خرجت فإذا إنَّ/ أنَّ زيدا قائمٌ، فمن كسرها جعلها جملة ابتدائية، والتقدير: خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدراً، يكون في محل رفع مبتدأ مؤخر، خبره إذا الفجائية، أو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فإذا قيامُ زيدٍ موجود.

٢. يجوز فتح إنَّ وكسرها إذا وقعت جواباً لقسم، وليس في خبرها اللام، نحو: حلفت أنَّ/إنَّ زيدا قائمٌ، بالفتح والكسر، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية، والفعل فيها ملفوظ به، كالمثال السابق، غير ملفوظ به نحو: والله إنَّ زيدا قائمٌ، أو اسمية نحو: لعمرُك إنَّ زيدا قائمٌ، وقد روى بالفتح والكسر قوله:

لَتَقْعِدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ....مني ذي القاذورة المقلي

أو تحلفي بربك العلي ... أني أبو ذئالك الصبي

وينسب البيتان إلى ربيعة بن العجاج، وقال ابن بري: هما لأعرابي قدم من سفر، فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره.

اللغة: القصي: البعيد النائي، ذي القاذورة: المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه، المقلي: المكروه، اسم مفعول مأخوذ من قولهم: قلاه يقليه، إذا أبغضه.

الشاهد فيه قوله: أني أبو ذئالك الصبي.

وجه الاستشهاد: حيث يجوز في همزة (إن) الكسر والفتح، لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أو تحلفي على كوني أبا لهذا الصبي، وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الأعراب جواب القسم.

٣. يجوز الفتح والكسر إذا وقعت إن بعد فاء الجزاء (الفاء الواقعة في جواب الشرط) نحو: من يأتيني فإنه/فأنه مكرمٌ، فالكسر على جعل إنَّ ومعموليها (اسمها وخبرها) جملة جواباً للشرط، فكأنه قال: من يأتيني فهو مكرم، والفتح على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: من يأتيني فإكرامه موجود، ويجوز أن يكون خبراً، والمبتدأ محذوف، والتقدير: فجزأه الإكرام.

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى: {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} قرئ: فإنه غفور رحيم بالفتح والكسر، فالكسر على جعلها جملة جواب للشرط، والفتح على جعل أن وصلتها مصدرًا في محل رفع مبتدأ، خبره محذوف، والتقدير: فالغفران جزاؤه، أو على جعلها خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير فجزاؤه الغفران.

٤. يجوز الفتح والكسر إذا وقعت أن بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخبر إن قول، والفاعل واحد، نحو: خير القول: إني أحمد الله، فمن فتح جعل أن وصلتها مصدرًا خبرًا عن خير، والتقدير: خير القول حمد الله، فخير: مبتدأ، وحمد الله خبره، ومن كسر جعلها جملة خبرًا عن خير، كما تقول: أول قراءتي: سبح اسم ربك الأعلى، فأول مبتدأ، و((سبح اسم ربك الأعلى)) جملة في محل رفع خبر عن أول، وكذلك خير القول مبتدأ وإني أحمد الله خبره ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى.

اقتران خبر إن المكسورة باللام:

* **لام الابتدء:** هي لام مفتوحة تدخل على المبتدأ وتفيد تأكيد مضمون الجملة المثبتة بأن وإزالة الشك عن معناها المثبت، مثل: لزيدًا قائمًا، ونحو: ليدًا عاملة خير من يد طالبة، وهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام؛ لأن لها صدر الجملة، ويجوز دخولها أيضًا على خبر إن المكسورة، نحو: إن زيدًا لقائمًا، ونحو: إن يدًا عاملة خير من يد طالبة، ويسمى بعض النحاة حينها: اللام المزلحقة، وفيها يقول ابن مالك:

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر... لام ابتداء نحو: إني لوزر

ولا يلي ذي اللام ما قد نُفيا ... ولا من الأفعال ما ك (رضيا)

وقد يليها مع قد ك (إن ذا ... لقد سما على العدا مستحوذا)

* ويشترط لجواز اقتران خبر إن المكسورة بهذه اللام به ثلاثة شروط:

١. أن يكون الخبر مؤخرًا عن الاسم، فإن تقدم على الاسم لم يجز دخول اللام عليه نحو قولك: إن في الدار زيدًا.

٢. أن يكون الخبر مثبتًا غير منفي، فإن كان منفيًا امتنع دخول اللام عليه، فلا تقول: إن زيدًا لما يقوم، وقد ورد في الشعر شذوذًا قول الشاعر:

وأعلم أن تسليمًا وتركا لا متشابهان، ولا سواء

الشاهد فيه: لا متشابهان، ووجه الاستشهاد به: دخول اللام في خبر إن المنفي باللام، وهذا شاذ.

٣. أن يكون الخبر واحدًا من خمسة أشياء:

- المفرد، نحو: إن زيدًا لقائم.

- الجملة الاسمية نحو: إن أخاك لوجهه حسن.

- الجملة الفعلية التي فعلها مضارع، نحو: إن زيدًا ليقوم، أو: إن زيدًا ليرضى، وقول الشاعر:

إن الكريم ليخفي عنك عسرتة ... حتى تراه غنيًا وهو مجهود

- الجملة الفعلية التي فعلها ماض جامد نحو: إن زيدًا لعسى أن يزورنا، أو: إن زيدًا ليزر الشر، أو: إن زيدًا لنعم الرجل.

- الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرف مقترن بقد، نحو: إن زيدًا لقد قام، أما إذا كان الخبر جملة فعلية، فعلها ماض متصرف غير مقرون بقد فلا يدخل عليه اللام، فلا يجوز قولك: إن زيدًا لرضي.

* ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إن، فلا تقول: لعل زيدًا لقائمًا، وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن، وأنشدوا:

يلومونني في حب ليلى عاذلي ... ولكنني من حبها لعميد

والبيت مجهول القائل، ولم يعز إلى رأي ثقة ضابط، والمشهور منه شطره الثاني فقط، وأنكره أكثر النحويين، ومعنى قوله: لعميد، من: عمده العشق، أي كسر قلبه، والشاهد فيه قوله: لعميد، ووجه الاستشهاد: دخول لام الابتداء (المزحلقة) على خبر لكن، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين، والبصريون ينكرون هذا، ويردون الاستشهاد بهذا البيت بأمر:

- أن هذا البيت لا يصح، ولم ينقله أحد من الأثبات.

- أن اللام فيه زائدة، وليست لام الابتداء.

- أننا لو سلمنا بصحة البيت، وأن اللام فيه هي لام الابتداء، فإنه يخرج على أن اللام دخلت على خبر لكن للضرورة الشعرية، وهذا شاذ، ولا يجوز القياس عليه، ومثل ذلك زيادتها في خبر المبتدأ شذوذا كقوله:

أُمّ الحليس لعجوزُ شُهرِبه ... ترضى من اللّحم بعظم الرقبة

الشاهد فيه قوله: لعجوز، ووجه الاستشهاد هو زيادة اللام في خبر المبتدأ، وهي ليست لام ابتداء بإجماع النحويين.

* وأجاز المبرد دخولها في خبر (أن) المفتوحة، وقد قرئ شاذاً: ((وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام)) بفتح أن، ويتخرج على زيادة اللام.

المعطوف على اسم إن وأخواتها أو أخبارها:

قال ابن مالك:

وجائز رفعك معطوفاً على ... منصوب إن بعد أن تستكملاً

والحقت بإن لكن وأن ... من دون ليت، ولعلّ وكأنّ

يجوز في الاسم المعطوف على خبر إن وجهان:

- الأول: النصب، عطفاً على اسم إن، نحو: إن زيداً قائمٌ وعمراً.

- الثاني: الرفع، نحو: إن زيداً قائمٌ وعمرو، واختلف في عامل الرفع، فالمشهور أنه معطوف على محل اسم إن، فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا ظاهر كلام المصنف، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك، وهو الصحيح.

فإن كان العطف قبل أن تُستكمل إن، أي قبل أن تأخذ خبرها، تعيّن النصب عند جمهور النحويين، فتقول: إن زيداً وعمراً قائمان، وإنك وزيداً ذاهبان، وأجاز بعضهم الرفع.

وحكم أن المفتوحة، ولكن في العطف على اسمها حكم إن المكسورة، فتقول: علمتُ أن زيداً قائمٌ، وعمرو، أو: وعمراً، برفع عمرو ونصبه، وتقول: علمتُ أن زيداً وعمراً قائمان، بالنصب فقط عند الجمهور، وكذلك تقول: ما زيد قائماً لكنّ عمراً منطلقاً وخالداً، بنصب خالد ورفع، وما زيد قائماً لكنّ عمراً وخالداً منطلقان، بالنصب فقط.

وأما ليت ولعلّ وكأنّ فلا يجوز معها إلا النصب، سواء تقدّم المعطوف أو تأخر، فتقول: ليت زيداً وعمراً قائمان، وليت زيداً قائمٌ وعمراً، بنصب عمرو في المثالين، ولا يجوز رفعه، وكذلك كأن ولعل.

تخفيف إن وأخواتها:

أولاً: تخفيف إن المكسورة، ودخول اللام على خبرها:

قال ابن مالك:

وحُقِّقَتْ إن فقلَّ العملُ ... وتلزم اللام إذا ما تهملُ

وربما استغني عنها إن بدا ... ما ناطق أراد معتمداً

إذا خففت (إن) فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول: إن زيداً لقائم، وإذا أهملت لزمته اللام المسماة باللام الفارقة، لأنها تفرق بينها وبين إن النافية، ويقل إعمالها، فتقول: إن زيداً قائم، وعلى الإعمال في التخفيف ورد قوله تعالى: (وإن كلاً لما ليوفيهم ربك أعمالهم) في قراءة من قرأ بسكون نون (إن) وتخفيف ميم (لما)، وحكى الإعمال سيبويه والأخفش رحمهما الله تعالى، فلا تلزمها حينئذ اللام لأنها لا تلتبس حينها بالنافية، لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما تلتبس بإن النافية إذا أهملت، ولم يظهر المقصود بها، فإن ظهر المقصود بها بقرينة المعنى، أو السياق، أو غير ذلك جاز الاستغناء عن اللام كقول الطرماح:

ونحن أباة الضيم من آل مالك ... وإن مالك كانت كرام المعادن

الشاهد فيه: وإن مالك كانت...، ووجه الاستشهاد حذف اللام من خبر (إن) المخففة المهيمنة؛ لأنها لا تلتبس بالنافية؛ لأن المعنى على الإثبات.

خبر إن المكسورة المخففة:

قال ابن مالك:

والفعل إن لم يك ناسخاً فلا ... تُلْفِيهِ غالباً بِإن ذي مُوصَلاً

إذا خففت (إن) جاز دخولها على الأفعال، وإهمالها حينئذ واجب، ولا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء نحو كان وأخواتها، وظن وأخواتها، قال الله تعالى: ((وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله)) وقال الله تعالى: ((وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم)) وقال الله تعالى: ((وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين)) ويقول أن يليها غير الناسخ، وإليه أشار بقوله: غالباً، ومنه قول بعض العرب: إن يزيئك لنفسك وإن يثيبك لهيه، وأجاز الأخفش إن قام لأنا، ومثله قول الشاعر:

شئت يمينك إن قتلت لمسلماً ... حلت عليك عقوبة المتعمد

البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القريشية العدوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله، الشاهد فيه: قوله: إن قتلت لمسلماً، ووجه الاستشهاد: وقوع الفعل الماضي غير الناسخ وهو قتلت بعد (إن) المخففة من الثقيلة، وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الاخفش.

ثانياً: تخفيف (أن) المفتوحة:

قال ابن مالك:

وإن تخفف أن فاسمها استكن ... والخبر اجعل جملة من بعد أن

وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا ... ولم يكن تصريفه ممتنعاً

فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو ... تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

إذا خففت أن المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل، وذهب ابن الحاجب ورجحه ابن عقيل إلى أن اسمها لا يكون إلا ضمير الشأن محذوفاً، وذلك نحو: علمت أن زيداً قائم، أن مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والتقدير: أنه، وجملة زيد قائم في محل رفع خبر أن، والتقدير: علمت أنه زيد قائم، والجمهور لا يشترطون ذلك، فقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن كقوله:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني ... طلاقك لم أبخل وأنت صديق

الشاهد فيه: قوله (أنك)، وجه الاستشهاد به: هو بروز اسم (أن) المفتوحة المخففة، وهو كاف الخطاب، وذلك قليل عند ابن الحاجب، كثير عند جمهور النحويين.

خبر (أن) المفتوحة المخففة:

-إذا كان اسمها بارزاً، جاز أن يكون خبرها مفرداً، مثل:

لقد عِلِمَ الضَّيْفُ والمَرْمِلُونَ ... إذا اغْبَرَّ أَفُقٌ وَهَبَتْ شَمَالاً

بِأَنَّكَ رَبِيعٌ، وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ النِّمَالاً

الشَّاهد فيه: بِأَنَّكَ رَبِيعٌ، أَنَّ مَخْفَفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَكَافِ الخطابِ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ نَصَبِ اسْمِهَا، وَرَبِيعٌ: خَبَرٌ أَنَّ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةٌ رَفْعُهُ الضَّمَّةُ، وَقَدْ جَاءَ الْخَبَرُ مَفْرُوداً لِأَنَّ اسْمَهَا بَارِزٌ.

-وإذا كان اسمها ضمير الشأن لم يكن خبرها إلا جملة، وهو جمل مختلفة:

١. قد يكون جملة اسمية، مثل: علمتُ أَنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ، وهذا النوع لا يحتاج إلى فاصل بين الاسم والخبر، إلا إذا قُصِدَ النَّفْيُ، فَيُفَصَّلُ بَيْنَهُمَا بِحَرْفِ النَّفْيِ، مثل: ((وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)).

٢. قد يكون خبرها جملة فعلية فعلها جامد غير متصرف، نحو: ((وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)).

٣. قد يكون خبرها جملة فعلية فعلها متصرف يقصد به الدَّعاء، نحو قراءة: ((وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا)).

٤. قد يكون خبرها جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدَّعاء، وهنا ذهب النحويون إلى أَنَّ الفاصل بين اسمها وخبرها هو الأكثر والأحسن، للتفريق بينها وبين (أَنَّ) النافية، والفاصل أحد أربعة أشياء:

- قد، نحو قوله تعالى: ((وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا)).

- حرفا التنفيس، أو التسويف، نحو قوله تعالى: ((عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى))، ونحو قول الشاعر:

وَاعْلَمَ فَعَلَمَ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ أَنَّ سَوْفَ يَأْتِي كُلَّ مَا قُدِّرَا

الشَّاهد فيه قوله: (أَنَّ سَوْفَ يَأْتِي)، وَوَجْهُ الاستشهاد به مجيء خبر (أَنَّ) المَخْفَفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ جملة فعلية، فعلها متصرف غير دال على دعاء، وقد فصل بين (أَنَّ) وخبرها بحرف التنفيس، وهو سوف.

- النَّفْيُ، كقوله تعالى: ((أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)) وقوله تعالى: ((أَيُحْسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ)). وقوله تعالى: ((أَيُحْسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)).

- لو، وقل من ذكر كونها فاصلة من النحويين ومنه قوله تعالى: ((أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِدُنُوبِهِمْ))، وقوله تعالى: ((وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَاهُمْ...))

ومما جاء بدون فاصل قوله:

علموا أن يؤملون فجادوا ... قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

الشَّاهد فيه قوله: (أَنَّ يَوْمَلُونَ)، وَجْهُ الاستشهاد: استعمال (أَنَّ) المَخْفَفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وإعمالها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر الذي هو جملة (يَوْمَلُونَ) من غير فاصل بين (أَنَّ) وجملة الخبر، رغم أَنَّها جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء.

ثالثاً: تخفيف كَأَنَّ:

قال ابن مالك:

وخفت كَأَنَّ أيضاً فنوي ... منصوبها وثابتاً أيضاً روي

إذا خفت كَأَنَّ بقيت على معناها وعملها، ونوي اسمها، وأخبر عنها بأحد ثلاثة:

-بالجملة الاسمية، نحو: كَأَنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ.

-أو بالجملة الفعلية المصدرة بلم، كقوله تعالى: ((كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأُمْسِ))، وقوله تعالى: ((كَأَنَّ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَسٍّ))، وقوله تعالى: ((وَلَيْ مُسْتَكْبِرًا كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْهَا)).

- أو بالجملة الفعلية المصدرة بقد، كقول الشاعر:

لَا يَهْوُلُنَّكَ اصْطِلَاءُ لُطَى الْحَرْبِ... فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

وقد يجيء اسمها اسمًا ظاهرًا، نحو قول الشاعر:

ويومًا توافينا بوجهٍ مقسمٍ كأن ظبيّةً تعطوا إلى وارق السلم

حيثُ روي: (ظبيّةً) بالنّصب على أنّه اسم كأنّ المخففة، وخبرها الجملة الفعلية (تعطوا إلى وارق السلم)، وعلى رواية الرّفح يكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا، وظبيّةٌ خبرها، والتقدير: كأنه ظبيّةٌ.

رابعًا: تخفيف لكنّ:

يجوز تخفيف (لكن) ويرتّب على ذلك وجوب إهمالها، وزوال اختصاصها بالجملة الاسميّة، ويبقى لها معناها، وهو الاستدراك، قال الشاعر:

ولستُ أجازي المعتدي باعتدائه ... ولكنّ بصفح القادر المتحلّم

تدريبات عامة على باب إنّ وأخواتها:

(أ) بيّني العامل وغير العامل من إنّ وأخواتها، مع ذكر السّبب:

١. ((من اهتدى فإنّما يهتدي لنفسه)):
٢. وكأنّما انفجر الصّباحُ بوجهه ... حسّنًا، أو انحبسَ الظلامُ بمتنته
٣. لعلّ الله يرحمنا.
٤. ((كأنّما يساقون إلى الموت وهم ينظرون)):
٥. ليتما الشباب يعودُ.
٦. شهدتُ بأنّ قد خُطّ ما هو كائنٌ ... وأنّك تحو ما نشاء وتنبئُ
٧. ((لكنّ الظالمونَ اليومَ في ضلالٍ مبين))

(ب) ضعي خطًّا تحت خبر إنّ وأخواتها، وبيّني نوعه:

١. فأصبحَ بطنُ مكّةٍ مقشعرًا ... كأنّ الأرضَ ليس بها هشامٌ
٢. ((لتعلموا أنّ الله على كلّ شيءٍ قدير)):
٣. ((قالتُ ياليتني متٌ قبلَ هذا وكنتُ نسيًّا منسيًّا)):
٤. ((إنّ وعدَ الله حقٌّ)):
٥. كأنّ الصبيَّ رجلٌ:

(ج) بيّني علّة وجوب كسر همزة إنّ فيما يأتي:

١. ((والعصر إنّ الإنسانَ لفي خُسْر)):
٢. ((إنّا أعطيناك الكوثر)):
٣. ((قلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ)):
٤. أحترمُ الذي إنّهُ جادٌ في عمله:

٥. ((أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)):

٦. ((قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا)):

٧. ((كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيَيْنَ)):

د: بَيِّنِي حَكْمَ هَمْزَةِ إِنْ، مَعَ التَّعْلِيلِ:

١. ((قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)):

٢. ((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)):

٣. أَلَا إِنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ بِالْعِبَادِ:

٤. ((وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ)):

٥. ((إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا)):

٦. ((وَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا)):

هـ. أَعْرَبِي مَا يَلِي:

١. قَفْ دُونَ رَأْيِكَ فِي الْحَيَاةِ مُجَاهِدًا ... إِنَّ الْحَيَاةَ عَقِيدَةٌ وَجِهَادٌ

٢. أَغْضَبَكَ أَنَّكَ أَضَعْتَ النُّقُودَ. ٣. عَلِمْتُ بِأَنَّكَ مُسَافِرٌ.

٥. إِنَّ الْكِتَابَ أَمَامَكَ: ٦. إِنَّ مَا عَمِلْتَ جَيِّدٌ:

٤. إِنَّ زَيْدًا خَلَفَهُ كَرِيمٌ.

٧. إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ:

لا التي لنفي الجنس

تعريفها، وشروط إعمالها:

قال ابن مالك:

عمل إنَّ اجْعَلْ لَلا في نكره ... مفردةً جاءتك أو مكرره

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي لا التي لنفي الجنس، والمراد بها: (لا) التي قصد بها التنصيص على استغراق الذقي للجنس كله، أي: نفي الحكم عن جنس اسمها نصًّا.

ويقصد (بالتنصيص) الاحتراز عن (لا) النافية التي يقع الاسم بعدها مرفوعًا (تعمل عمل ليس)، نحو: لا رجلٌ قائمًا، فإنها ليست نصًّا في نفي الجنس، إذ يحتمل نفي الواحد، ونفي الجنس، فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز لا رجلٌ قائمًا بل رجلان، ويجوز: لا رجلٌ قائمًا، بل امرأتان، وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز: لا رجلٌ قائمًا بل رجلان، وأما لا هذه (العاملة عمل إنَّ) فهي لنفي الجنس ليس إلا، فلا يجوز: لا رجلٌ قائمٌ بل رجلان.

شروط إعمالها:

تعمل (لا) النافية للجنس عمل إنَّ، فتتصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خبرًا لها، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة، وهي التي لم تتكرر نحو: لا غلامٌ رجلٌ قائمٌ، وبين المكررة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، وشروط عملها هذا العمل:

١. أن تكون نافية، فإن لم تكن نافية لم تعمل مطلقًا.
٢. أن يكون المقصود بها التنصيص على استغراق نفي الحكم للجنس كله.
٢. أن يكون اسمها وخبرها نكرةً، ولا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك فهو مؤول بنكرة، كقولهم: قضيةٌ ولا أبا حسن لها، فالتقدير: ولا مثل أبي حسن لها.
٣. أن يليها اسمها مباشرة، ولا يفصل بينهما، فإن فصل بينهما ألغيت، كقوله تعالى: ((لا فيها غولٌ))، وهذا الشرط يقتضي وجوب التزام الترتيب فيها، بأن يليها اسمها، ثم الخبر، ولا يجوز تقدّمه على الاسم حتى لو كان شبه جملة، وإن تقدّم ألغى عملها.
٤. وألا يدخل عليها جارٌ كما دخل عليها في نحو قولهم: جئتُ بلا زائدٍ، وقولهم: غضبت من لا شيءٍ، وقول الشاعر:

متاركةُ السّفيه بلا جوابٍ ... أشدُّ على السّفيه من الجوابِ

فلا في الأمثلة السابقة غير عاملة رغم دلالتها على النفي، ووقوع النكرة بعدها، لتوسطها بين حرف الجرّ، والاسم المجرور به.

وإن استوفت (لا) النافية للجنس شروطها، كان إعمالها واجبًا.

أنواع الاسم الواقع بعد لا النافية للجنس:

قال ابن مالك:

فانصب بها مضافًا أو مضارعه ... وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه

وركب المفرد فاتحًا كـ (لا ... حول ولا قوة) والثاني اجعلا

مرفوعًا أو منصوبًا أو مركبًا ... وإن رفعت أو لا تنصبا

للاسـم الواقع بعد (لا) النافية للجنس ثلاثة أحوال:

الحال الأول: أن يكون مضافاً، نحو: لا غلامَ رجلٍ حاضرٍ، وحكمه النَّصب على المحلِّ.

الحال الثاني: أن يكون شبيهاً بالمضاف، ويقصد به: كلَّ اسم له تعلق بما بعده، إما بعملٍ، نحو: لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ، ولا خيراً من زيد ركبٍ، وإما بعطف، نحو: لا ثلاثةٌ وثلاثين عندنا، وحكمه النَّصب على المحلِّ.

والحال الثالث: أن يكون مفرداً والمراد به هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والجمع بنوعيه، وحكمه عند جمهور النحويين البناء على ما ينصب به، لتركبه مع لا، وصيرورته معها كالشَّيء الواحد، فهو معها (خمسة عشر) ومحلُّه النَّصب بلا؛ لأنه اسم لها، فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح لأنَّ نصبه بالفتحة، نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما ينصبان به وهو الياء، نحو: لا مهمليْنِ فائزان، ولا مهمليْنِ فائزون، فمهمليْنِ، ومهمليْنِ مبنيان لتركبهما مع لا، كما بنى رجلٌ لتركبه معها.

وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن رجلَ في قولك: لا رجلَ، معربٌ، وأن فتحة فتحة إعراب، لا فتحة بناءً، وذهب المبرِّد إلى أنَّ المثنى والجمع أيضاً معربين.

وأما جمع المؤنث السالم، فقال قوم: يبنى على ما كان ينصب به، وهو الكسر، فتقول: لا مهملاتٍ فائزاتٍ، بكسر التاء ومنه قوله:

إنَّ الشَّبَابَ الذي مجَّدُ عواقبه ... فيه نلٌُّ ولا لذاتٍ للشَّيبِ

الشاهد فيه قوله: (ولا لذاتٍ للشَّيبِ) حيث جاء اسم لا، وهو لذاتٍ جمع مؤنث سالمًا، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

وأجاز بعضهم الفتح نحو: لا مهملاتٍ فائزاتٍ.

خبر لا النافية للجنس:

يذكر الخبر بعد اسم (لا) مرفوعاً، والرافع له (لا) عند المصنِّف وجماعة من النحويين، واختلف في رافع الخبر إن كان الاسم مفرداً، فذهب سيبويه إلى أنه مرفوع على أنه خبر المبتدأ؛ لأنَّ مذهبه أنَّ (لا) واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل (لا) عنده في هذه الصورة إلا في الاسم، وذهب الأخفش إلى أن خبر الاسم المفرد مرفوع بلا، فتكون (لا) عاملة في الجزأين، كما علمت فيهما مع المضاف والمشبه به.

حكم المعطوف على اسم لا النافية للجنس:

إذا أتى بعد (لا) والاسم الواقع بعدها بحرف عطف، ونكرة مفردة، وتكررت (لا) نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإنَّه يجوز فيهما خمسة أوجه، وذلك لأن المعطوف عليه إما أن يبنى مع لا على الفتح، أو ينصب، أو يرفع، فإن بني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح لتركبه مع (لا) الثانية وتكون لا الثانية عاملة عمل إنَّ نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله.

الثاني: النَّصب عطفاً على محل اسم (لا)، وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف، نحو لا حول ولا قوة إلا بالله، ومنه قوله:

لا نسبَ اليومَ ولا خلَّةً ... اتَّسع الخرقُ على الرِّاقع

الشاهد فيه قوله: (ولا خلَّةً) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتأكيد، ويكون (خلَّةً) معطوفاً بالواو على محل اسم (لا) وهو قوله: (نسبَ) عطف مفردٍ على مفردٍ.

الثالث: الرفع وفيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون معطوفاً على محل (لا) واسمها، لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون (لا) زائدة. الثاني: أن تكون (لا) الثانية عملت عمل ليس.

الثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس للا عمل فيه، وذلك نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، ومنه قوله:

هذا لعمركم الصغار بعينه ... لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

الشاهد فيه قوله: (ولا أب) حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه: إما على أن يكون معطوفاً على محل (لا) مع اسمها كما ذكرناه، أو على أن (لا) الثانية عاملة عمل ليس، و (أب) اسمها، وخبرها محذوف، أو على أن تكون (لا) غير عاملة أصلاً، بل هي زائدة، ويكون (أب) مبتدأ خبره محذوف.

وإن نُصب المعطوف عليه جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة، أي: البناء، والرفع، والنصب نحو: لا غلام رجل ولا امرأة، ولا امرأة، ولا امرأة.

وإن رُفِع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان:

الأول: البناء على الفتح، نحو: لا رجل ولا امرأة، ولا غلام رجل ولا امرأة، ومنه قوله:

فلا لغو ولا تأثيم فيها ... وما فاهوا به أبداً مقيم

الشاهد فيه قوله: فلا لغو ولا تأثيم، حيث ألغى لا الأولى، أو أعملها عمل ليس، فرفع الاسم بعدها، وأعمل (لا) الثانية عمل (إن).

والثاني: الرفع، نحو: لا رجل ولا امرأة، ولا غلام رجل ولا امرأة، ولا يجوز النصب للثاني لأنه إنما جاز فيما تقدّم للعطف على محل اسم لا، و(لا) هنا ليست بناصبة، فيسقط النصب ولهذا قال المصنف: وإن رفعت أولاً لا تنصب.

حكم نعت اسم لا النافية للجنس:

ومفرداً نعتاً لمبني يلي ... فافتح أو انصب أو ارفع تعدل

وغير ما يلي وغير المفرد ... لا تبين وانصبه أو الرفع اقصد

لنعت اسم (لا) النافية للجنس أحوال مختلفة:

أولاً: إذا كان اسم لا مبنياً (مفرداً)، ونعت بمفرد يليه مباشرة، أي لم يفصل بينهما بفصل، جاز في النعت ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح لتركيبه مع اسم لا، نحو: لا رجل ظريف.

الثاني: النصب مراعاة لمحل اسم لا، نحو: لا رجل ظريفاً.

الثالث: الرفع مراعاة لمحل لا واسمها، لأنهما في موضع رفع عند سيبويه، نحو: لا رجل ظريف.

ثانياً: إذا كان اسم لا مبنياً (مفرداً)، ونعت بمفرد مفصول عنه بفصل، لم يجز بناء النعت، فلا تقول: لا رجل فيها ظريف، ببناء ظريف، بل يتعين رفعه، نحو: لا رجل فيها ظريف، أو نصبه، نحو: لا رجل فيها ظريفاً، وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز عند عدم الفصل لتركيب النعت مع الاسم، ومع الفصل امتنع التركيب.

ثالثاً، إذا كان اسم (لا) المنعوت غير مفرد، أي: مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، امتنع البناء على النصب لامتناع التركيب، بسبب وقوع معمول اسم لا فاصلاً بينه وبين النعت، ويتعين النصب، نحو: لا طالعاً جبلاً ظريفاً، أو الرفع، نحو: لا طالعاً جبلاً ظريفاً.

دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس:

قال ابن مالك:

وأعط لا مع همزة استفهام ... ما تستحق دون الاستفهام

إذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها، فنقول: ألا رجل قائمٌ، وألا غلامٌ رجلٍ قائمٌ، وألا طالعاً جبلاً ظاهراً، وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام كحكمها قبل دخولها.

هكذا أطلق ابن مالك رحمه الله تعالى، وفي كل ذلك تفصيل، وهو أنه: إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، أو الاستفهام عن النفي، فالحكم كما ذكر من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الإلغاء.

فمثال التوبيخ قولك: ألا رجوع وقد شبت؟ ومنه قوله:

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته ... وأذنت بمشيب بعده هرم

الشاهد فيه قوله: (ألا ارعواء) حيث أبقى للا النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها، لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والانكار.

ومثال الاستفهام عن النفي قولك: ألا رجل قائمٌ؟ ومنه قوله:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلدٌ؟ ... إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

الشاهد فيه قوله: (ألا اصطبار) حيث عامل (لا) بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام، ومن (لا) النفي، فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفي.

وإذا قصد بـ(ألا) التمني فمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام، وعليه يتمشى إطلاق ابن مالك رحمه الله، ومذهب سيبويه أنه يبقى لها عملها في الاسم، ولا يجوز إلغاؤها، ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة لمحل الابتداء، ومن استعمالها للتمني قولهم: ألا ماء، ماءً بارداً، وقول الشاعر:

ألا عمر ولّى مستطاع رجوعه ... فيرأب ما أثأت يدُ العفلات

الشاهد فيه قوله: (ألا عمر) حيث أريد بالاستفهام مع (لا) مجرد التمني، وهذا كثير في كلام العرب، ومما يدل على كون (ألا) للتمني في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه.

حذف خبر (لا) النافية للجنس:

قال ابن مالك:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر ... إذا المراد مع سقوطه ظهر

إذا دل دليل على خبر لا النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين، وكثر حذفه عند الحجازيين، ومثاله، أن يقال: هل من رجلٍ قائمٌ؟ فنقول: لا رجلٌ، وتحذف الخبر، وهو (قائمٌ) وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مُثِّلَ، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو أن يقال: هل عندك رجلٌ؟ أو: هل في الدار رجلٌ؟ فنقول: لا رجلٌ. فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع، نحو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لَا أَحَدٌ أَغِيرُ مِنْ اللَّهِ)) وقول الشاعر:

ولا كريم من ولدان مصبوح

الشاهد فيه قوله: (ولا كريم من ولدان مصبوح) حيث ذكر خبر لا، وهو قوله: مصبوح، لكونه ليس يُغْلَم إذا حُذِفَ، ولو أنه حذفه فقال: ولا كريم من ولدان؛ لفهم منه أنَّ المراد: ولا كريم من ولدان موجود؛ لأنَّ الذي يُحذف عند عدم قيام قرينة هو الكون العام، ولا شك أنَّ هذا المعنى غير المقصود له، وهذا تخريج البيت على تبعاً لسببويه شيخ النحاة.

وقد أجاز الأعلام الشنتمري، وأبو علي الفارسي، والزمخشري أن يكون الخبر محذوفاً، وعليه يكون قوله: (مصبوح) نعتاً لاسم لا، باعتبار أصله، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل (لا) واسمها معاً؛ لأنهما في التقدير مبتدأ عند سيبويه، كما تقدّم بيانه.

تدريبات لا النافية للجنس:

س ١. عَيَّنِي اسم لا النافية للجنس، واذكري نوعه، وحكمه الإعرابي:

١. ((لا تثريبَ عليكم اليومَ)):

٢. لا قولَ زورٍ نافِعٌ:

٣. لا ذا أدبٍ مذمومٌ:

٤. لا مهملاتٍ مكرّ ماتٌ:

٥. لا ضدَّينَ مجتمعانَ:

٦. لا بائعًا دينَه رابحٌ:

٧. لا خمسةً وعشرينَ غائبونَ:

٨. لا فقرَ أضُرُّ من الجهلِ:

س ٢: ميّزِي (لا) العاملة، و(لا) الملغاة مما يلي:

١. ((ذلكَ الكتابَ لا ريبَ فيه)):

٢. ((لا بشرى يومئذٍ للمجرمين)):

٣. حضرْتُ بلا تأخير:

٤. ((لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله)):

٥. لا لهازلٍ هيبَةٍ ولا توقير:

٦. لا القومُ قومي، ولا الأعوانُ أعواني ... إذا ونا يومَ تحصيلِ المنى واني

٣. أعرِبي:

١. ((لا إكراهَ في الدينِ)):

٢. لا كريمَ نفسٍ مذموم.
